



الإدارة العامة للشئون القانونية

رقم القيد : / / ٩٠٠٠

التاريخ : ٢٠٢١/٧/١٥

السادة / شركة أورسكوم للتنمية مصر مالكة مشروع الجونة

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى الطلب المقدم من سيادتكم بشأن تسوية الموقف القانوني لمشروع (الجونة الجديد صرف نواتج التكرير إلى البحر)

وفى هذا الصدد نحيط سيادتكم علما بأنه المشروع " الجونة الجديد صرف نواتج التكرير إلى البحر " والمملوك لشركتكم الموقرة تم إنشاؤه بالمخالفة لأحكام المادة ١٩ من قانون البيئة وتعديلاته ، حيث نظر الموضوع باللجنة العليا للتعويضات رقم " ٩٧ " وقدرت قيمة التعويض البيئي بمبلغ وقدره \$٣٣٩٤٨٠٠٠ ثلاثة وثلاثون مليون وتسعمائة وثمانية وأربعون ألف دولار "

لذا يرجى التكرم من سيادتكم بالحضور إلى مقرا لإدارة العامة للشئون القانونية بجهاز شئون البيئة لتسوية الموقف القانوني وسداد بمبلغ و وقدره \$٣٣٩٤٨٠٠٠ ثلاثة وثلاثون مليون وتسعمائة وثمانية وأربعون ألف دولار " قيمة التعويض البيئي " وسداد (مبلغ ٣٣٣٣٣٤ جنية " ثلاثمائة ألف وثلاثمائة أربعة وثلاثون جنيها " قيمة التصالح عن مخالفة المادة ١٩ ، وسداد مبلغ ٣٣٣٣٤ جنية " ثلاثة وثلاثون ألف وثلاثمائة أربعة وثلاثون جنيها عن مخالفة المواد ، ٧٤ ٧٢ من قانون البيئة وتعديلاته وذلك طبقا لنص المادة ١٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية وفى حالة عدم قيامكم بتسوية الموقف القانوني وسداد المبالغ المشار إليها بعالية سوف يتم اتخاذ الإجراءات نحو إبلاغ النيابة العامة لتحريك

الدعوى الجنائية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير إدارة التحقيقات والقضايا

مدير عام الشئون القانونية

محمد الفقى
٧/١٥
أ/ عمر الفقى

أ/ محمد جمال

القاهرة في ٢٧ يوليو ٢٠٢١

السادة / وزارة البيئة

جهاز شئون البيئة

الإدارة العامة للشئون القانونية

عناية السادة / محمد جمال - مدير عام الشئون القانونية

عمر الفقي - مدير إدارة التحقيقات والقضايا

تحية طيبة وبعد؛؛

بالإشارة إلى الموضوع بعاليه وإلي الخطاب الوارد إلي الشركة بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢١ والذي ورد فيه مطالبتمكم الصريحة للشركة بدفع حوالي ٣٤ مليون دولار على سبيل "التعويض البيئي" بالإضافة الي حوالي مبلغ ٣٥٠ الف جنيه على سبيل الغرامة بشأن ما تدعون من مخالفات بصدد مشروع "الجونة الجديد صرف نواتج التكربك الي البحر".

وإذ هالنا أن نتلقى هذا الخطاب بتلك الصيغة المقتضبة في ظل الجهود المضنية التي بذلتها الشركة في خلال الأشهر الماضية للتواصل مع وزارتمكم الموقرة وجهازكم الموقر للوقوف على أسباب الادعاءات المزعومة من قبل سيادتكم ومحاولة الوصول الي حلول مثمرة في إطار القوانين واللوائح؛ فأنا نود أن نذكر سيادتكم بما يلي:

١. تم عقد اجتماعات متعددة بحضور معالي وزيرة البيئة والسيدة الدكتورة الرئيس التنفيذي لجهاز حماية شئون البيئة وأعضاء الجهاز بشأن معالجة الآثار التي خلفتها عاصفة التين وفيها تم اتفاق الأطراف على قيام الشركة بمعالجة آثار تلك العاصفة على نفقتها الخاصة حرصاً منها على البيئة وعلى العلاقة الطيبة بوزارة البيئة.

٢. تقدمت الشركة بطلب للإطلاع على سند التعويضات المشار إليها أعلاه - والتي تم ابلاغنا بها شفويًا من قبل- أو التقارير الفنية المؤيدة لها حتى يتسنى للشركة دراسة الأمر والرد على المخالفات المنسوبة لها. كما تقدمت الشركة بخطاب يفصح عن نيتها لتسوية أية مخالفات قد تكون اقترفت من قبلها شريطة الوقوف على أسباب تلك المخالفات والحصول على فرصة عادلة لمناقشة موقفها الفني والقانوني مع اللجان الممثلة لجهازكم الموقر.

ولا يخفى على سيادتكم؛ أن توقيع تلك الغرامة التاريخية على شركة تعمل في مجال السياحة في ظل الظروف الدقيقة التي يمر بها هذا القطاع عالمياً يقتضي -على أقل تقدير- مواجهة الشركة بالمخالفات المنسوبة اليها وموافاتها بالتقارير الفنية المؤيدة لتلك الادعاءات حتى يتسنى للشركة دراسة موقفها وعرض التسوية المناسبة. ولعلنا نذكر سيادتكم بتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية ومعالي رئيس الوزراء بمنح المستثمر الخاص الفرصة في عرض موقفه والحصول على حقه المشروع في إبداء دفاعه قبل توقيع ثمة غرامات.

وبناء على ما تقدم؛ فأنا نلتمس من سيادتكم إيضاح المخالفات المنسوبة إلينا وموافاتنا بالتقارير الفنية المؤيدة لتلك الادعاءات واعطائنا فرصة كافية للرد قبل اتخاذ ثمة إجراءات من قبل جهازكم الموقر في ضوء القوانين واللوائح.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

المستشار القانوني

طارق جاد الله

صورة مبلغة إلي:

- السيد الأستاذ الدكتور / مصطفى مدبولي - رئيس مجلس الوزراء
- السيدة الدكتورة / ياسمين فؤاد - وزير البيئة
- السيدة الدكتورة / إيناس أبو طالب - الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة